

السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل سيادة التمويل غير المباشر

The Financing behaviour of Algerian economic institutions under indirect financing

عدمان فائزة

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

admane.faiza@univ-alger3.dz

Received: 29/04/2020

بوعريوة الربيع

جامعة امحمد بوقرة بومرداس - الجزائر

r.bouarioua@univ-boumerdes.dz

Accepted: 06/05/2020

Published: 30/06/2020

ملخص:

بالرغم من الإصلاحات المالية المطبقة وإستحداث سوق مالي في الجزائر، لا يزال يصنف الاقتصاد من ضمن اقتصاديات المديونية بما أن مقابل الرئيسي للعملة النقدية هي القروض للاقتصاد، ذلك أن آليات عمل السياسة المالية لكل دولة، ومن ثمة الجزائر، تختلف من دولة إلى أخرى، وفق ما تتميز به من ثروات باطنية مذرة للأموال ودرجة تطور نظامها المالي (سوق رؤوس الأموال)، دون أن ننسى مستوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتدعيمها للمؤسسات.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خصوصيات النظام المالي الجزائري وثره على السلوك التمويلي للمؤسسات في ظل الدور الثانوي للسوق المالي، وتوصلت الدراسة إلى سيادة النظام التمويلي غير المباشر عن طريق القروض البنكية في ظل غياب سوق مالي نشيط قادر على دعم التمويل بالاقتراض وهو الأمر الذي يستدعي تنشيطه. الكلمات المفتاحية: النظام المالي؛ السوق المالي؛ الجهاز المصرفي؛ الحاجيات التمويلية؛ القروض.

تصنيف JEL: O16، G21.

Abstract:

Despite the financial reforms applied and the creation of a financial market in Algeria, the economy is still classified among the economies of indebtedness since the main exchange of the currency is loans to the economy, because the mechanisms of the work of the financial policy of each country, and then Algeria, vary from country to country, according to what is characterized by its internal wealth, pitching money and the degree of development of its financial system (the capital market), without forgetting the level of state intervention in economic activity and its support for institutions.

this study aimed to shed light on the peculiarities of the Algerian financial system and its impact on the financing behavior of institutions in light of the secondary role of the financial market, and the study reached the rule of the indirect financing system through bank loans in the absence of an active financial market capable of supporting financing by borrowing. Which necessitates activation.

Keywords: financial system, financial market, banking system, financing needs, loans.

Jel Classification Codes: O16، G21.

*المؤلف المرسل: بوعريوة الربيع، الإيميل المني: r.bouarioua@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة:

تؤدي المؤسسات المصرفية سواء كانت عمومية أو خاصة في الجزائر دورا هاما في دفع عجلة تنمية الاقتصاد، لكن المشكل يتمثل في الإعتماد جزءا أو كليا على الجهاز المصرفي في عملية الإئتمان، أم وجوب تفعيل حركة السوق المالي بهدف توفير موارد بشكل واسع وبأسعار فائدة منخفضة، إذ أن المصارف في الوقت الحالي تشكل الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية وبمعدلات مسقفة من البنك المركزي، بحيث لا تزال الدولة تفرض على البنوك العمومية ممارسة سياسة اقراضية تفضيلية للمؤسسات العمومية وبمعدلات فائدة منخفضة، في المقابل لا تستفيد المؤسسات الأخرى والصغيرة والمتوسطة من نفس الامتيازات.

لقد أظهر تراجع السيولة البنكية ابتداء من 2014، عجز المصارف على الإستمرار في هذا المنهج التمويلي، لذلك يجب البحث عن مصادر تمويلية أخرى مكملة لتمويل المصرفي بالقروض، وعلى هذا الأساس يمكن طرح السؤال التالي: هل لخصوصية ونقائص النظام المصرفي تأثير على السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟

2.1. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

✓ يعتبر مشكل التمويل المشكل الرئيسي الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية، سواءا عند الإنطلاق أو توسعة وتطوير النشاط؛

✓ عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد أساس التنوع الإقتصادي خارج المحروقات، عن الإقتراض من البنوك سواءا كانت عمومية أو خاصة، و ذلك للشروط التعجيزية التي لا تناسب إمكانياتها وتشكل عائقا في عملية تمويلها؛

✓ أهمية السوق المالي في عملية التمويل، ودوره التكميلي لتقاسم مخاطر القروض مع البنوك التي أصبحت غير قادرة على تلبية الحاجيات التمويلية للمؤسسات، خاصة مع بروز الفكر المفاولاتي لدى الشباب الجزائري.

3.1. هدف الدراسة: دراسة واقع النظام المالي في الجزائر وتبيان خصائصه التي تحدد نمط تمويله للمؤسسات الاقتصادية وحجم وطبيعة القروض الممنوحة للاقتصاد، ناهيك عن تحديد مجموعة من النقائص والإختلالات المالية له. والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في الإصلاحات الاقتصادية وتوجه نحو بناء نظام مالي يرتكز على مفهوم اقتصاديات رأس المال.

4.1. منهجية الدراسة: لقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية الموضوع من خلال تغطية المحاور التالية:

المحور الأول: إشكالية إنتقال النظام المالي في ظل مفهوم إقتصاديات المديونية والأسواق المالية.

المحور الثاني: خصوصية النظام المالي الجزائري في ظل الدور الثانوي للسوق المالي.

المحور الثالث: تأثيرات النظام المصرفي على السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية.

2. إشكالية انتقال النظام المالي في ظل مفهوم اقتصاديات المديونية والأسواق المالية:

2.1. مفهوم النظام المالي:

أ- تعريفه: تخص فكرة النظام المالي الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان الإقتصاديين، وخلال فترة معينة من الحصول على موارد التمويل وللأعوان الآخرين بتوظيف مدخراتهم (Depallens & Jobard, 1997, p. 47).

ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج النقاط التالية:

✓ **الحالة المالية للأعوان الإقتصاديين:** هناك أعوان إقتصاديين عاجزون ماليًا (Déficitaires)، مثل المؤسسات والإدارة إذ هم بحاجة لإنفاق أكثر من دخلهم. بالمقابل هناك أعوان لهم فائض مالي، مثل العائلات، إذ يتوفر لديهم فوائض في الدخل على إنفاقهم يودون توظيفها؛

✓ **الدوائر المالية (Les Circuits Financiers) التي تربط بين المدخرين المقترضين:** والتي تنقسم غالى دائرتين: دائرة سوق رؤوس الأموال، دائرة غير مباشرة و التي تتميز بوساطة الهيئات البنكية.

ب- **فعالية النظام المالي:** يتيح النظام المالي تسوية إحتياجات وقدرات التمويل وأيضا زيادة قيمة الإدخار والإستثمار أو تخصيص أفضل لها، وبالتالي تتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة حجم معتبر للإدخار وعلى تحقيق أفضل تخصيص، إذ أن توفر نظام مالي فعال يتيح ما يلي:

- ✓ تعبئة رؤوس الأموال المتوفرة وتخصيصها في إستثمارات؛
- ✓ و يتيح للأعوان إنفاقا أكثر من دخلهم، إذ يزيح شرط تطابق التمويل الذاتي مع حجم الإستثمار؛
- ✓ إن جو المنافسة بين الأعوان داخل النظام المالي يتيح تنوع معدلات الفائدة المقترحة للمقرضين والمقترضين. وأيضا تنوع مدة الإستحقاق حسب رغبات المقرضين وإحتياجات المقترضين.

2.2 . مفهوم نظام إقتصاد المديونية وإقتصاديات الأسواق المالية:

تعود التفرقة بين إقتصاديات المديونية وإقتصاديات الأسواق المالية إلى Hicks J.R. سنة 1974، والتي يعبر فيه عن هيكلين مختلفين للتمويل، نتعرض لهما فيما يلي:

أ. **إقتصاديات المديونية:** وهي الحالة التي يكون فيها الإدخار ضعيفا، وللاستثمار ميل أعلى من الأموال التي يمكن إقراضها، وبالتالي يجب على النظام البنكي تقديم رؤوس الأموال الضرورية للمؤسسات، ومن ثم فإن عملية خلق النقود من قبل البنوك الثانوية سوف تؤدي إلى وضع البنك المركزي في حالة المقرض الوحيد ويكون مرغما على ذلك (Yves, Abdelmalki, Dufourt, & Sandretto, sans date, p. 146). كما يمكن تعريفه أيضا على أنه الشكل (كيفية) الذي يعمل بها النظام المالي، أين يتم تمويل كلي للإستثمارات بواسطة الإستدانة من الوسطاء الماليين، والذي يتطلب دعما دائما من البنك المركزي (Beitone, Dollo, Guidonji, & Legardez, 1991, p. 104).

- ✓ **خصائصه:** وتتجلى في:
 - يغلب عليه التمويل بواسطة القروض، أي التمويل غير المباشر، إذ أن البنوك بعدما تقوم بالتقييم، تتبنى مخاطر تقديم القرض وتمول المشاريع التي ينتظر منها نتائج إيجابية؛
 - لا تقتصر البنوك فقط على تحويل آجال الإستحقاق للموارد المجمعة بل أيضا تعمل عن طريق القروض على خلق وسائل تمويل تستجيب و تتأقلم مع الرغبات الخاصة بكل عون اقتصادي؛
 - تلجأ البنوك في إعادة تمويلها بصفة دائمة، وفي آخر لحظة إلى البنك المركزي كمقرض أخير. إذ يكون هذا الأخير في إقتصاديات المديونية مرغما على التدخل في كل الحالات؛
 - إن عملية خلق النقود هي أساسا عملية داخلية (Endogène)، أي أن أساس مقابلات الكتلة النقدية يتمثل في القروض المقدمة للأعوان الإقتصاديين للقيام بالإستثمارات وتحقيق مستوى معين من النشاط؛

- في فترة النمو يصبح هذا النظام غير مرّن تماماً لتقلبات معدلات الفائدة (Reverser, sans date, p. 170) وذلك راجع لإعادة تمويل البنوك التي تتم أوتوماتيكياً وفق معدلات فائدة ثابتة محددة إدارياً، وليس وفق معدل الفائدة التوازني والذي ينجر عنه آثار تضخمية بسبب إرتفاع حجم الكتلة النقدية دون وجود مقابل حقيقي لنمو الإنتاج. بالرغم من محاولة البنك المركزي إنتهاج سياسة نقدية إنكماشية على حجم القروض، والذي تعرف بالتأطير القرض (Reverser, sans date, p. 176)؛
- تساهم السوق النقدية (سوق البينية للبنوك) بجزء قليل في التسوية النقدية، وأيضاً يقتصر تدخل البنك المركزي في هذه السوق على منح السيولة للنظام البنكي (عملية إعادة التمويل).
- ب. إقتصاديات الأسواق المالية: وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسات والأفراد يصرون إداراً كافياً لتمويل الإستثمار بشكل مباشر بواسطة الإكتفاء الذاتي أو بطريقة غير مباشرة في السوق المالية (Yves, Abdelmalki, Dufourt, & Sandretto, sans date, p. 146). كما يمكن تعريفها على أنه نظام لتمويل مباشر للمؤسسات، إذ تعتمد هذه الأخيرة في تمويلها على السوق المالية بطرحها الأسهم والسندات عوض الإستدانة من النظام البنكي، الذي يصبح يشكل فقط دوراً مساعداً.
- ✓ خصائصه: وتتمثل في:
- يغلب عليه التمويل المباشر، إذ يتقابل عرض وطلب رؤوس الأموال مباشرة دون توسط الوسطاء الماليين، ويشارك هؤلاء بما فيهم البنوك في السوق، ويكون الطلب وعرض ممثل في الأوراق المالية عوض الإرتكاز على منح القروض بصفة إنفرادية؛
- توجه البنوك قروضها لمساعدة الأعوان غير القادرين على الإقتراض من سوق الأوراق المالية وهم أساساً العائلات، أو لتغطية العمليات قصيرة الأجل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، والتي تلجأ في تمويلها للمشاريع الإستثمارية إلى إصدار الأسهم والسندات؛
- تكون نسب التمويل الذاتي للمؤسسات مرتفعة، والتي تبين العلاقة بين الإيداع الخام (طاقة التمويل الذاتي) لهذه المؤسسات مع رأس مالها الثابت، والذي يسمح لها بتمويل إستثماراتها إعتقاداً على مواردها الداخلية (Reverser, sans date, p. 157)؛
- تعمل البنوك على تنويع نشاطها وذلك بتسيير حقيبتي الأوراق المالية على أساس مردوديتها، إذ تقوم بتنويع أصولها ذات التوليفات المختلفة من مخاطر ومردودية؛
- إن الأوراق المالية المتفاوض فيها تمثل أساساً المديونية العمومية (سندات الخزينة)، والتي تمثل وسيلة لتنويع التوظيفات، والتي تدعم تطور السوق؛
- تشكل في نفس الوقت معدلات الفائدة في هذا النظام، سعر التوازن بين العرض والطلب على رؤوس الأموال وتكلفة الموارد الإضافية؛
- يلجأ البنك المركزي في السوق النقدية إلى عمليات السوق المفتوحة بغرض التسوية النقدية إضافة للآليات الأخرى كالإحتياط الإجباري. إلخ؛
- أساس الإصدار النقدي في هذا النظام ذو طبيعة خارجية، إذا تشكلت مقابلات الكتلة النقدية أساساً من المديونية العمومية والعملة الأجنبية؛
- ✓ مميزات وحدود التمويل المباشر عن طريق السوق المالي:

- أ- مميزاته: يتيح التمويل المباشر عن طريق السوق ما يلي:
- يحقق تمويلا واسعا: إذ يمكن لعدد كبير من المدخرين إقتناء أوراق مالية ذات قيمة منخفضة من سوق رؤوس الأموال، كما أن هذا الأخير يدفع المصدرين إلى وضع أوراق مالية معيارية، ذات خصائص واضحة ودقيقة (المدة، المبلغ والمعدل) بغرض تسهيل التفاوض فيها، أضف إلى ذلك، يشترط لدخول المصدرين إلى السوق توفير ضمانات إضافية للمكتتبين، الشيء الذي يشجع المدخرين على إقتناء الأوراق المالية.
 - تمويل قليلة الكلفة: إذ تحدد أسعار الفائدة عند مستويات تتيح الإكتتاب فيها، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار عنصر المنافسة، الذي من شأنه جعل معدلات الفائدة أقل من التي تحدد في سوق يسيطر عليها الوسطاء الماليين، كما أن تنظيم وتقسيم سوق رؤوس الأموال (نقدية و مالية) حسب مدد الإستحقاق للأوراق من شأنه إحداث تخفيض معتبر في تكاليف النقدية وغير النقدية (تكلفة البحث على موارد طويلة الأجل... إلخ).
 - إمكانية التفاوض في الأوراق المالية في السوق الثانوية: إذ يمكن شراء أو بيع عند الحاجة سيولة الأوراق المالية في سوق منظم وهو البورصة. حيث يؤدي ذلك إلى إنتقال الأوراق المالية من عون إلى آخر دون زيادة القدرة التمويلية للإقتصاد. كما تتيح هذه السوق بتقييم مستمر للأوراق الصادرة من قبل، وتحديد الشروط التي على أساسها تصدر الأوراق الجديدة.
- ب- حدوده:
- عدم توافق الأوراق المالية مع الإحتياجات الخاصة لبعض المدخرين أو المستثمرين بسبب «معايرة الأوراق المالية»؛
 - صدور الأوراق المالية أكثر تعقيدا، الشيء الذي يصعب على المدخرين فهم كل خصائصها؛
 - مشكلة عدم تناسق في المعلومات (L'Asymétrie d'Information): وهي الحالة التي يكون بحوزة المقترض معلومات ولا يستطيع أو لا يرغب في تحويلها إلى المقرض (Ferrandrier & Koen, 1991, p. 18)، إذ دائما ليس بحوزة المتدخلين في السوق نفس المعلومات عن حالة المصدرين ولكن بغرض التقليل من هذا الفارق الذي قد ينجم عنه إنهميار آليات السوق، توجد من هيئات مختصة في جمع وتحليل المعلومات (أعوان تأشير) وأيضا المنشورات المالية، كما أن الدور الذي تلعبه لجنة عمليات البورصة، والتي تفرض على المصدرين نشر بصفة منتظمة بعض المعلومات المرتبطة بحالتهم وتراقب مصداقية هذه المعلومات على عكس التمويل غير المباشر، إذ يتوفر للوسطاء الماليين معلومات كافية عن المصدرين، وأيضا يضمن لهذا الأخير سرية المعلومات التي يقدمها (كحالة وضع تكنولوجيا جديدة أو منتج جديد) والذي يشكل حافزا مهما للعديد منهم.
- 3.2. أسباب الإنتقال من إقتصاديات المديونية إلى إقتصاديات الأسواق المالية:
- يشكل هذا الإنتقال بالنسبة للدول وسيلة، توظف من أجل توفير الأموال الضرورية للمؤسسات والعائلات على المدى الطويل للإستثمار (تمويل مشاريع صناعية وسكنية) وأيضا على المدى القصير (تسيير العجز في الخزينة).
- أ- الأسباب ومحاور الإصلاحات في النظام المالي:
- والمتمثلة في الأعراض الناتجة عن تطبيق نظام إقتصاديات المديونية وهي (Ferrandrier & Koen, 1991, p. 20):
- ✓ ضيق وإنحصار النظام المالي: ويتجلى ذلك في:
 - الإنفصال بين أقسام سوق رؤوس الأموال (النقدية و المالية) بسبب تباين مدد الإستحقاق للأوراق المالية وعدم التنسيق بين المتدخلين والمشرفين على السوق؛
 - وجود هيئات متخصصة للمقرض تحتكر الموارد وتوزعها على فئة محددة من زبائنها؛

- عدم خضوع معدلات الفائدة لقانون العرض والطلب، والإعتماد أساسا على تأطير القرض في تحديد حجم الكمية المعروضة.
- ✓ ضعف التمويل الذاتي للمؤسسات: تلجؤ هذه الأخيرة إلى الاقتراض من الوسطاء الماليين بدلا من إصدار الأسهم والسندات، والذي يكون في بعض الأحيان بتكلفة عالية الشيء الذي يؤثر على مردوديتها.
- ب- المحاور الرئيسية في الإصلاحات:
 - ✓ إزالة الحواجز في سوق رؤوس الأموال: وذلك ب:
 - القيام بإصلاحات في السوق النقدية: وهذا بتجزئتها إلى قسمين، قسم خاص بالبنوك (السوق البنكية للبنوك) وقسم آخر يمكن لكل عون إقتصادي دخوله (سوق الأوراق المالية الخاصة بالحقوق القابلة للتفاوض)، هذه الإصلاحات في السوق النقدية تهدف إلى (Bialés, Leurion, & Rivaud, 1998, p. 162):
 - وضع سوق رؤوس أموال دون حواجز (décloisonné) مهما كانت الطبيعة القانونية للمستثمر فبإمكانه وبحرية توظيف أمواله وبالمدة التي يرغب بها؛
 - تحديث تسيير المديونية العمومية، حتى تتمكن الخزينة من تنوع ما تطرحه من أوراق مالية؛
 - التغيير في السياسة النقدية في ظل مضمون محاربة التضخم، أي الإرتكاز على سياسة معدلات الفائدة بدلا من سياسة تأطير القرض (l'encadrement du crédit).
 - خلق أسواق جديدة: تمكن الأعوان الإقتصاديين من الحماية ضد المخاطر المرتبطة بالتقلبات في تسعيرات الأوراق المالية نتيجة لتغيرات أسعار الفائدة.
 - وضع سوق مالي فعال: ويشترط لذلك توفر ثلاثة شروط (banque exterieur, 1994, pp. 3-13) وهي:
 - شروط ذرية السوق (Condition d'Atomicité): ومعناه أنه لا يجب أن يكون المشاركون في السوق بحجم يتيح لتصرفاتهم أن تؤثر باستمرار على أسعار الأوراق المالية، إذ يجب أن يشارك في السوق عدد كاف من المستثمرين للحفاظ على التنافس فيه وحماية المدخرين والتساوي بين القوى ويتحقق ذلك ب:
 - وجود قسمين في السوق المالية وهما سوق الإصدار وسوق التحويلات.
 - تعدد المستثمرين الطالبين والعارضين لرؤوس الأموال الطويلة المدى في السوق المالية.
 - تنوع القيم المنقولة المصدرة والمتداولة في سوق المالية توريق (Titrisation).
 - شروط السيولة: ويتحقق عن طريق وضع المبادئ التالية في السوق:
 - مبدأ التدرج في معايير الدخول والخروج من السوق: أي وضع شروط خاصة بدخول كل سوق حسب فعاليته ومرونته (السوق الرسمية، سوق خارج التسعيرة).
 - مبدأ حرية التدخل: أي دون التمييز بين المستثمرين.
 - مبدأ حرية إنتقال رؤوس الأموال: والذي بدوره يتحقق بـ عدم التمييز بين المقيمين وغير المقيمين، حرية دخول سوق العملات، آلية التحويل لرؤوس الأموال و الأرباح دون وجوب توفر تسريح بذلك.
 - مبدأ الإستقرار: أي إستقرار نشاط وكفاءة المؤسسة وأيضا إستقرار محيطها سياسيا وإقتصاديا.

• شروط الشفافية: وترتبط بدرجة فعالية نظامها المعلوماتي على مستوى الإقتصاد ككل وأيضاً على مستوى السوق المالية. أي أن المعلومات المتعلقة بالمستثمرين والمحيطه بهم، تكون ذات مصداقية، و تثبت بانتظام وسهولة المنال بدون تكلفة وبدون أي تمييز بين المتعاملين في هذا السوق.

- إعادة تنظيم النظام البنكي وإحداث تعديلات في شبكة وهيئات القرض لإزالة الحواجز المعرقله لتقديم القروض؛
- تشجيع الإدخار على المدى الطويل، وذلك بـ:
 - تقديم تخفيضات جبائية للمدخرين؛
 - صدور أوراق مالية جديدة على المدى الطويل تحتوي على إمتيازات إضافية تشجع المدخرين على إقتنائها مثل السندات ذات قسيمة الإكتتاب في الأسهم...إلخ؛
 - تشجيع دخول المستثمرين في السوق المالية بتقديم إمتيازات إدارية (إلغاء حقوق التسجيل مثلا).

4.2. إشكالية الانتقال بين النظامين:

يمكن أن نشير إلى ملاحظتين خاصتين بالاختيار بين النظامين السابقين (إقتصاديات المديونية، و إقتصاديات الأسواق المالية) وهما:

الأولى: من الصعب مقارنة فعالية نظامين الماليين وذلك لأن لكل نظام شكلا لتسوية النقدية خاصا به، وتوسع سوق رؤوس الأموال قد يتطلب الإنتقال إلى إقتصاديات الأسواق المالية، إلا أنه لا يمكن تجاهل الدور الذي قد تلعبه إقتصاديات المديونية في تخفيض حدة الأزمات الخارجية (كحالة الأزمة البترولية في السبعينات، الذي لعب البنك المركزي دور في تخفيض من حدة هذه الأزمة).

الثانية: إن الإنتقال من نظام إلى آخر هي عملية طويلة وبطيئة، ولا تعني بالضرورة حدوث تطور هيكلي للإقتصاد.

مما تقدم يمكن التمييز بين ثلاث أنظمة مالية وهي (Goux, 1994, pp. 201-228):

- نظام مالي يركز على الأسواق رؤوس الأموال أين يتم تخصيص الموارد بواسطة أسعار تحدد بحرية في الأسواق؛
- نظام يركز على القرض أو البنك محرر، سواء بالتنافس في أسواق رؤوس الأموال، أو سيطرة الهيئات المالية؛
- نظام يركز على القرض أو البنك، مع أسعار وبالخصوص معدلات فائدة محددة إداريا.

والتمييز بين هذه الأنظمة يعتمد الخصائص التالية:

- أهمية الأسواق المالية وسوق الأموال المقترضة (قرض بنكية...إلخ)؛
- نمط تحديد الأسعار ومن ثم معدلات الفائدة، محددة إداريا أو بحرية في السوق؛
- الدور الذي تلعبه الدولة في النظام المالي (السوق النقدية والمالية) أين تعطي الأهمية سواء لمراقبة المجمعات النقدية أو للتوجيه غير المباشر للتدفقات النقدية (كتحفيز بعض هيئات القرض)، أو كمتدخل مباشر مثل أي عون إقتصادي في سوق، أو في الأخير تتدخل بصفة إدارية.

3. خصوصية النظام المالي الجزائري في ظل الدور الثانوي للسوق المالي:

حسب تقرير بنك الجزائر يتميز النظام المالي الجزائري بالتمويل الغير المباشر للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بدور السوق المالية وذلك راجع للأسباب التالية:

1.3. ضعف التمويل المباشر: أي ضعف مساهمة السوق المالية في تقديم التمويل المباشر للمؤسسات الاقتصادية، لتخوف المستثمرين من الالتزامات المالية والتصريحية التي تتماشى مع متطلبات هذا النوع من التمويل. بحيث لا تتجاوز نسبة رسملة البورصة في السوق الواحد بالمئة من الناتج الإجمالي، كما تشهد الأسواق الثلاثة للأسهم والسندات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركودا حادا سواء من حيث الإصدار أو التعامل

2.3. توفر الجهاز المصرفي على موارد مالية معتبرة: كافية لتمكنه من أن يكون وسيط مالي في عملية تمويل الاقتصاد، بحيث نشهد تزايد مستوى القروض المقدمة من الجهاز البنكي للاقتصاد. مع ضعف مستوى الادخار لضعف مداخيل الأفراد وتفضيلهم الاستثمار في أنشطة السوق الموازية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1: توزيع القروض حسب المصارف العمومية بـ (ما فيها صندوق التوفير) والمصارف الخاصة.

مليار دينار، نهاية الفترة

2017	2016	2015	2014	2013	قروض البنوك/ القطاعات
4 311.8	3 952.8	3 688.9	3 382.9	2 434.3	أ- القروض الموجهة للقطاع العمومي
4 302.3	3 943.3	3 679.5	3 373.4	2 434.3	البنوك العمومية
4 154.0	3 789.8	3 521.9	3 210.3	2 409.4	قروض مباشرة
148.3	153.8	157.6	163.1	24.9	شراء السندات
9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	البنوك الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	قروض مباشرة
9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	شراء السندات
4 566.1	3 955.0	3 586.6	3 120.0	2 720.1	ب- القروض الموجهة للقطاع الخاص
3 401.7	2 982.0	2 687.1	2 338.7	2 023.1	البنوك العمومية
3 400.4	2 982.0	2 685.4	2 338.5	2 016.7	قروض مباشرة
0.0	0.0	1.7	0.2	6.4	شراء السندات
1 164.4	973.0	899.5	781.3	697.0	البنوك الخاصة
1 164.4	973.0	899.5	781.3	696.9	قروض مباشرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	شراء السندات
8 877.9	7 907.8	7 275.6	6 502.9	5 154.5	ت- مجموع القروض الممنوحة (صافية)
%86.8	%87.6	%87.5	%87.8	%86.5	حصة البنوك العمومية
%13.2	%12.4	%12.5	%12.2	%13.5	حصة البنوك الخاصة

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 77.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا إن البنك المركزي يشرف على تمويل الاقتصاد ويقوم بعملية الوساطة بين البنوك وهي في تزايد مستمر من السنة إلى أخرى، استمرت الزيادة في القروض لدى القطاع العمومي خلال السنوات 05 قيد الدراسة حيث بلغت الزيادة في القروض لدى القطاع العمومي 9.1% و 15.4% في القطاع الخاص مقابل 7.2% و 10.3% على التوالي في 2016، ساهمت القروض الموجهة للقطاع العمومي بواقع 37.٪ في نمو إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، وبلغت مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص 63.٪، كما كان عليه الحال في 2015 و 2016، تجسّد الارتفاع الأكثر قوة للقروض الموجهة للقطاع

الخاص في ارتفاع حصتها ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، حيث انتقلت إلى 51.4٪ في 2017، مقابل 50.4٪ في 2016 و 49.3٪ في 2015 و 47.9٪ في 2014، للتذكير بلغت هذه الحصة 52.8٪ في 71 في 2013 لا تزال القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية، المشاركة بقوة في تمويل مشاريع كبرى للمؤسسات العمومية، تهيمن بـ 86.8٪ من حصة السوق، مقابل 13.2٪ لتلك المتعلقة بالبنوك الخاصة. تضمن البنوك العمومية، بصفة كلية، التمويل المباشر للقطاع العمومي، مع احتفاظها على حصة معتبرة في تمويل القطاع الخاص (74.5٪ مقابل 75.4٪ في 2016) خلال السنة قيد الدراسة، ازدادت قروض البنوك العمومية، صافية من إعادة الشراء، بـ 11.2٪، مقابل 8.8٪ في 2016 أما بالنسبة لتوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة، تقريبا كلياً للقطاع الاقتصادي الخاص، فقد بلغت 19.5٪، مقابل 8.1٪ في 2016 في ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن القروض المباشرة تقريباً كلياً تمويل الاقتصاد بواقع 98.2٪. تضمن هذه القروض التمويل الكلي للقطاع الخاص، وبنسبة 96.3٪ في ما يخص القطاع العمومي (95.9٪ في 2016).

3.3. سيادة قروض الطويلة الأجل مقارنة بغيرها: والذي يمكن تبينه من خلال الجدولين رقم 2 و 3.

جدول 02: توزيع القروض حسب فترة النضج

مليار دينار، نهاية الفترة

قروض البنوك/ فترة النضج	2013	2014	2015	2016	2017
(أ) قروض قصيرة الأجل	1 423.4	1 608.7	1 710.6	1 914.2	2 298.0
البنوك العمومية	936.4	1 091.0	1 152.4	1 334.1	1 583.7
لبنوك الخاصة	486.9	517.7	558.2	580.1	714.3
(ب) قروض متوسطة وطويلة الأجل	3 731.1	4 894.2	5 564.9	5 993.6	6 579.9
البنوك العمومية	3 521.0	4 621.0	5 214.1	5 591.2	6 120.3
البنوك الخاصة	210.1	273.1	350.8	402.4	459.6
(ج) مجموع القروض الممنوحة (صافية من القروض المعاد شراؤها)	5 154.5	6 502.9	7 275.6	7 907.8	8 877.9
حصة القروض قصيرة الأجل	27.6٪	24.7٪	23.5٪	24.2٪	25.9٪
حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل	72.4٪	75.3٪	76.5٪	75.8٪	74.1٪

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 78.

يؤكد الجدول القائم للقروض الموزعة من طرف البنوك، في نهاية 2017، المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك القروض طويلة الأجل المخصصة لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء حيث سجلت هذه القروض حصة نسبية قدرها 74.1٪ (75.8٪ في نهاية 2016) من إجمالي القروض الممنوحة (صافية من إعادة الشراء) مقابل حصة قدرها 25.9٪ بالنسبة للقروض قصيرة الأجل (24.2٪ في نهاية 2016) في نهاية 2017، مثلت القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف البنوك العمومية 79.4٪ من مجمل قروضها، مقابل 80.7٪ في نهاية 2016 و 81.9٪ في نهاية 2015. بالنسبة للبنوك الخاصة انخفضت حصتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل تدريجياً، بعدما بلغت مستوى معتبر في نهاية سنة 2009 (52٪) نتيجة التباطؤ في توزيع القروض للأسر، لتبلغ 39.2٪ في 2017، مقابل 41٪ في نهاية 2016 و 38.6٪ في نهاية 2015. فيما يخص القروض الرهنية، انتقل قائمها من 421.8 مليار دينار في نهاية 2015 إلى 483.3 مليار دينار في

نهاية 2016، ليصل 515.7 مليار دينار في نهاية 2017 أي بنمو قدره 6.7٪ خلال 2017، مقابل 14.6٪ في 2016 و 17.3٪ في 2015 على مستوى البنوك العمومية، ما يقارب ثلثي (3/2) من هذا النوع من القروض تمّ منحه من طرف صندوق التوفير.

الجدول 03: توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاع

2017	2016	2015	2014	2013	
(بملاييرالدينارات في نهاية الفترة)					
4 311.3	3 952.2	3 688.2	3 382.3	2 434.3	القطاع العمومي
4 568.3	3 957.1	3 588.3	3 121.7	2 722.0	القطاع الخاص
0.5	0.6	0.7	0.6	0.4	الإدارة المحلية
8 880.0	7 909.9	7 277.2	6 504.6	5 156.7	المجموع
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
9.1	7.2	9.0	38.9	19.3	القطاع العمومي
15.4	10.3	14.9	14.7	21.1	القطاع الخاص
-14.1	-14.3	16.7	50.0	0.0	الإدارة المحلية
12.3	8.7	11.9	26.1	20.3	المجموع
(بالنسبة المئوية من الاجمالي)					
48.6	50.0	50.7	52.0	47.2	القطاع العمومي
51.4	50.0	49.3	48.0	52.8	القطاع الخاص
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الإدارة المحلية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص150.

من خلال تحليل معطيات جدول توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاع يتضح لنا إن هناك زيادة في القروض لدى القطاع العمومي بـ 19.3% و 21.2% في القطاع الخاص في 2013 حيث بلغت أعلى نسبة زيادة سنوية في القروض المقدمة للقطاع الخاص هذه السنة وأعلى نسبة في القطاع العمومي والإدارة المحلية في 2014 بـ (38.9% و 50%) على التوالي فحسب التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الذي يعده بنك الجزائر 2017 فإن القطاع الخاص هو المستفيد الأكبر من حيث توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاع حيث استفاد من قروض بقيمة 4 568,3 مليار دينار وهذا راجع لأهمية القطاع ولمحاولة تشجيعه وتطويره من طرف الدولة.

4. تأثيرات النظام المصرفي على السلوك التمويلي للمؤسسات الاقتصادية:

يمكن من خلال تحليل الممارسات الائتمانية للبنوك أن نكتشف ضعف وعدم فعالية إصلاحات النظام المالي الحالي، والذي لا يزال يركز على مبدأ سيادة التمويل الغير مباشر في تمويل النشاط الاقتصادي مع وجود عراقيل تمويلية في الواقع.

1.4. تقييم العام لأداء النظام المالي المصرفي الجزائري في تقديم القروض:

على العموم مساهمة النظام المالي البنكي في تمويل النشاط الاقتصادي في تزايد مستمر، لكن يمكن تمييز هذه الزيادة من حيث القطاع المستفيد من أجل تقدير دور النظام المالي البنكي في تمويل القطاع الخاص والعام ومن حيث المدة أي مستوى تمويل النشاطات الاستثمارية والاستغلالية للمؤسسات والعمليات الاستهلاكية للأفراد:

فمن حيث القطاع المستفيد، نصيب القطاع العام من التمويل هي أكبر من القطاع الخاص، إلا أن الاختلاف بينهما ضئيل نوعا ما، وهو ما يعكس دور النظام المالي البنكي في تمويل مشاريع الاستثمارية للمؤسسات دون التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص.

ومن حيث مدة القرض، تشكل القروض الطويلة الأجل المقدمة من النظام البنكي خلال السنوات الأخيرة (2007 – 2017) الحصة الأكبر للقروض الممنوحة، ذلك لأن الدولة أسندت للجهاز المصرفي دور تمويل مشاريعها الاستثمارية للمؤسسات العمومية بغطاء من الخزينة العمومية، كما يعكس ارتفاع حجم القروض الطويلة الأجل مقارنة بالقصيرة، تعاضد دور الجهاز المصرفي كوسيط في تمويل العمليات الطويلة الأجل الإنتاجية والاستهلاكية، والتي يمكن إسنادها إلى المؤسسات المالية المتخصصة أو التمويل المباشر من السوق المالية.

وبالرغم من توقف الدولة عن دعم القروض الاستهلاكية واقتصارها فقط على دعم نشاط الاستثمار العقاري للأفراد، إلا أن حجم القروض القصيرة الأجل في تزايد مستمر، وهو ما يعكس زيادة لجوء المؤسسات الاقتصادية لهذه القروض.

2.4. عرض الممارسات الائتمانية للبنوك الخاصة والعمومية الجزائرية (الطويل الأجل):

تلجأ المؤسسات الجزائرية في العادة لتمويل مشاريعها الاستثمارية التوسعية أو التعويضية إلى الجهاز المصرفي بطلب تمويل متوسط وقصير الأجل يصل حتى 7 سنوات، تساهم فيه البنوك العمومية بنسبة تصل إلى 70 % من المشروع وحتى 100 % للبنوك الخاصة. بينما يحدد بنك الجزائر معدلات الفائدة الأساسية المطبقة على قروض الاستثمار، نظرا لعدم سيادة محيط تنافسي في الجزائر، ويطبق حاليا معدل 5,5 %، بحسب نسبة 2 % على عاتق الخزينة العمومية، في نفس الوقت تطبق هوامش صغيرة مع الزبائن ما بين 0,10 % و 0,15 % في البنوك الخاصة، ما دفع البنوك العمومية إلى تمويل جل المشاريع الاستثمارية وأصبحت البنوك الخاصة تتجنب هذا النوع من القروض حسب هيكلتها وسياسة تسير المخاطر ومردوديتها.

وتبلغ نسبة تمويل البنوك العمومية لقروض الاستثمار (Farid) حسب هذا المقال إلى 90 %، منها 5 % إلى 10 % موجهة للاستثمارات الإنتاجية وباقي قروض الاستغلال موجهة للمؤسسات الخاصة والعام، قروض عقارية للخواص وإجراءات التمويل الخاصة بالدولة، وتتناسب مدة القروض مع أهمية القرض، إذ تتراوح بين 5 و 7 سنوات، مع فترة سماح بين سنة واحدة وستين، دون أن ننسى ضرورة تبرير توازن الهيكلية المالية للمؤسسة وتوفير ضمانات التسديد.

ويتخصص بنك التنمية المحلية في تمويل مشاريع الإنشاء والتوسعة أو تعويض وسائل الإنتاج بمنحه قروض تصل 7 إلى سنوات، كما يمول البنك المؤسسات بقروض متوسطة الأجل، ضمانات القروض الخارجية (قرض المشتري)، وقبول أوراق الموردين الأجانب. Avals d'effets fournisseurs étrangers (équipements).

بينما يتخصص القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات التي تتوطن لديه بتمويل نشاطات الاستغلالية والاستثمارية، لاسيما في قطاع البناء فيمنح قروض بالإمضاء بواسطة كفالات للمؤسسات لتتمكن من التعهد في المناقصات وقروض المباشرة لتعبئة حقوق الدفع (قروض المباشرة لتعبئة حقوق الدفع les crédits directs Mobilisation de droits à

paiement (M.D.A.P): تمكن هذه القرض من تعبئة لصالح الزبون حقوقه اتجاه الدولة في انتظار تسديدها، بنسبة تمويل بين 60 إلى 80 %). بينما يقوم البنك بتمويل النشاط الاستثماري عن طريق منح قروض اقتناء معدات وتجهيزات ورشات بناء للمؤسسات، سواء في مجال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إعادة تجهيزها أو/و توسيع نشاط المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الصغيرة والمتوسطة الناشطة. ويشترط البنك لذلك دفع 40 % من المشروع على عاتق طالب القرض بينما 60 % المتبقية فيتولأها البنك في شكل قروض متوسطة الأجل من 3 إلى غاية 5 سنوات، كما يجب أن تتوفر المؤسسة على مخطط الأعباء له قابلية على مواجهة تسديد القروض وعلى قرار الموافقة للاستثمار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

أما فيما يخص البنوك الخاصة، فتقوم بتمويل قروض الاستثمار لكن بشروط نوعا ما اكبر، منها سوسيتي جنرال الجزائر وبي.ن.بيباريباس - الجزائر، هذه الأخيرة تمول كل الأنشطة الاستثمارية القانونية باشتراط إسهام الزبون بنسبة تتراوح بين 20 إلى 50 % بينما يتوقف معدل الفائدة على طبيعة المخاطر والمؤسسات ومن بين القروض التي يقدمها هذا البنك قروض الاستثمار الطويلة والمتوسطة الأجل، القرض الايجاري، قروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Flexeo PME و التي تصل حتي 10 مليون دج على أن يسدد بأقساط شهرية لا تتجاوز 36 شهر. بينما تمنح قروض على الاستثمار لمدة تصل إلى 7 سنوات أو من 7 سنوات إلى 12 سنة. ويخص بنك باريباس المؤسسات الفردية والتجار وغيرهم من الخواص بالقرض الايجاري دون استثناء للأشكال الأخرى من المؤسسات، بحيث تمول جل المشروع مقابل أقساط الايجار.

تنتهج سوسيتيه جنرال الجزائر نفس المنهج الائتماني لبي.ن.بيباريباس بأربع قروض على المدى المتوسط بتمويل 100 % (متمثلة في Med-Equipe، Pharma look، Expert، Leasing) لتمويل المعدات والوسائل، مع توفر امكانية اختيار التسديد الفصلي أو الثلاثي لمدة ما بين 3 إلى 5 سنوات، وبإمكانية إعادة شراء الاستثمار بنسبة 1 % من القيمة الأولية (Farid).

3.4. الدعم المالي المباشر للدولة لقروض الاستثمارية:

تحاول الدولة تشجيع البنوك على تقديم القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات، و لذلك أدرجتفي قانون المالية ل 2011 تخفيضات على معدلات الفائدة لقروض الاستثمار، بحيث تتحمل الخزينة العمومية نسبة 2 % من القروض تدفع للبنك مباشرة بشكل لا يؤثر على عائد البنك 5,5 %، كما وجهت للبنوك (العمومية) تعليمة تقضي بمنح فترة سماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 3 سنوات للقروض المتوسطة الأجل و 5 سنوات للقروض الطويلة الأجل كما خصت الدولة تخفيض اكبر للقطاع السياحي بمنح تخفيض على الفوائد بنسبة 3 % للمشاريع الاستثمارية السياحية في الشمال و 4,5 % في الجنوب.

4.4. قيود الائتمان المصرفي المثبط لتمويل المؤسسات (بوخلوف، 2009، صفحة 145).

أ- طبيعة قيود الائتمان المصرفي المثبط لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Lassassi & Menna, 2011, p. 9):

تشكل الشروط التمويلية للبنوك حاجز للمؤسسات للتمويل من ثلاثة جوانب:

✓ يرتبط بحواجز الإقراض المتعلقة بالتكاليف والضمانات: إذ تتأثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باشتراط البنوك لضمانات عينية خاصة عقارية منها وتطبيق معدلات فائدة تتراوح بين 4 % إلى 6 % بأجال ضيقة، مما يؤثر على مرونة التمويل البنكي مع متطلبات هذه المؤسسات، ناهيك عن ممارسة بعض البنوك لضغوطات مالية في حالة رغبت المؤسسة تمديد لأجل الاستحقاق بفرض معدل فائدة إضافية. لذلك قامت الدولة بواسطة أجهزتها بدعم هذه المؤسسات و إعادة

النظر لجدولة ديونها و في بعض الحالات تتحمل تسديد المؤقت للأعباء اتجاه البنوك شرط ارتباط هذه المؤسسات ببرامج دعم تمويل الاستثمار.

✓ يرتبط بحواجز الإقراض المتعلقة بالحجم: يتزايد تخوف البنوك التجارية أكثر في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة لارتفاع وفيات هذا النوع من المؤسسات وقلة الضمانات العينية لديها، لذلك تقتصر هذه البنوك في أغلب الأحيان على منح قروض تخص المضمونة منها من قبل هيئات الضمان والدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة من قبل الدولة (CGCI,FGAR)، ناهيك عن ذلك، تعتبر الحصة المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغطية احتياجاتها التمويلية، من مجمل القروض التي تمنحها البنوك، محدودة من حيث الحجم والأولويات.

✓ يرتبط بحواجز الإقراض المتعلقة بالصيغ والإجراءات: تشكل إجراءات اعتماد البنوك التجارية للقروض من الإجراءات الشاقة للمؤسسات الاقتصادية، خاصة حديثة النشأة التي تلجأ لتمويل المشترك بين البنوك وأجهزة دعم تمويل المؤسسات (ANDI,ANSE)، إذ تتجاوز فترة إيداع الملفات وتحصيل القروض فترة 6 أشهر ناهيك عن إجراءات التصريح الجبائي و السجل التجاري. مما يعرقل انطلاق المشاريع الاستثمارية ونموها (حاليا تحاول الدولة تقليص هذه المدة إلى 45 يوم للبنك، وشهرين للملف الكلي) وينطبق ذلك أيضا على المشاريع التوسعية للمؤسسات، إذ ترغب هذه الأخيرة بتوفير ملفات معقدة ومكلفة في بعض الحالات.

✓ يتميز الجهاز المصرفي الجزائري على العموم بممارسات وأساليب تقليدية ومعقدة: يضاف إلى ذلك نظرة البنوك لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنهم يفتقرون للخبرة التنظيمية والإدارية ولا تتوفر على الضمانات البنكية المطلوبة، كما نجد أن هذه المؤسسات تنشط في القطاع الغير الرسمي، حيث لا تمسك سجلات محاسبية منتظمة، ولا تهتم بتسجيل عملياتها و تقييد حساباتها في دفاتر يمكن الرجوع إليها، وهو ما يجعل من التعامل معها صعب، وبالتالي يجد أصحاب هذه المؤسسات أنفسهم مضطرون للجوء إلى التمويل الخاص غير الرسمي (الأصدقاء والأقارب، أو الموردون والزبائن ...).

ب- تحليل طبيعة التمييز الممارس من البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Lassassi & Menna, 2011, p. 9).

لقد بينت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعرض لنوع من التمييز بسبب حجمها للحصول على القروض، وذلك بمساهمة البنوك بسوء تقديمها للخدمات للمستثمرين الشغوفين لتمويل ملائم وفي الوقت المناسب. وخصت الدراسة النقاط التالية:

✓ امتلاك دفتر أو حساب للدخار: تمتلك حوالي 84 % من المؤسسات حساب أو دفتر ادخار، ويعود الدافع وراء ذلك هو اعتبار هذا الحساب أو الدفتر ورقة ايجابية إضافية تمكنها من تحصيل القرض ورهن إضافي يدعم ملفها أمام البنوك.

✓ تسهيلات الصندوق/ السحب على المكشوف: تتخوف البنوك التجارية من منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف لتمييزها بمدتها الجد قصيرة و عجزها عن الالتزام بتسديدها، ذلك أن 50 % من هذه المؤسسات يميزها إفراط في مستوى الاستدانة يفوق أموالها الخاصة، و هو ما أكدته إجابات المؤسسات بنسبة 60.4 % عن عدم إمكانية تحصيل هذا النوع من التمويل (Benkhalfa, 2010) (Lassassi & Menna, 2011, p. 10).

وتشير الدراسة إلا أن لعامل الحجم أثر بالغ في إمكانية تحصيل هذه التسهيلات، فكلما صغرت المؤسسة قلت إمكانية الحصول على هذا نوع من التمويل، ويرجع السبب في ذلك إلى تولي البنوك العمومية تمويل المشاريع الضخمة للمؤسسات العمومية بشكل واسع في المقابل انخفاض هذه النسبة اتجاه المؤسسات الخاصة، وتفضيل البنوك الخاصة نشاطات الربح السريع كالقروض

الاستهلاكية وأقل خطر مقارنة بالقروض الاستثمارية، كل ذلك يدني من فرص المؤسسات الصغيرة والتي معظمها خاصة من إمكانيات الاستفادة من تسهيلات الصندوق أو السحب على المكشوف (Lassassi & Menna, 2011, pp. 13-14).

✓ امتلاك قرض أو خط قرض لدى البنك أو هيئة مالية: يعتبر حجم المؤسسة محدد أساسي في امتلاك القرض، إذ وصلت نسب عدم امتلاك المؤسسات المصغرة، الصغيرة، المتوسطة لقرض لدى البنوك 93,1 %، 67,2 %، 44,1 % على التوالي، ويرجع سبب ارتفاع نسبتها في المؤسسات المصغرة إلى عجزها عن الالتزام بنوع من التنظيم الضروري لجمع الوثائق وتوفير الضمانات، ولجوءها للتمويل العائلي أو ما بين المؤسسات.

✓ طبيعة الهيئة المعتمدة للقرض: تحوز البنوك العمومية على النصيب الأكبر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 76 % مقابل 23.5 % و 0.6 % لكل من البنوك الخاصة والهيئات المالية حسب تصريحات العينة المدروسة. هذه النتائج هي طبيعية كنتيجة لسيطرة البنوك العمومية على القطاع 93 %.

✓ أجال تحصيل القروض: تصل في المتوسط المدة الكلية لاستلام الرد من البنوك 8.29 شهر ويرتفع بالنسبة للمؤسسات المصغرة ليصل 9.8 شهر، وإذا ما قمنا بتقديرها حسب طبيعة النشاط فإن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 8.83 شهر في المقابل 5.33 شهر لقطاع الخدمات، ما يعكس نوعية الخدمات البنكية اتجاه زبائنها خاصة منها المؤسسات الصناعية والممارسات البيروقراطية، وهي مدة غير معقولة لا تخدم مصلحة المستثمرين.

✓ الكفالة للحصول على القروض: تمنح البنوك معظم القروض بضمانات أو كفالات (78.3 %)، فكلما كان حجم المؤسسة أكبر كلما طلب البنك الكفالة 87.3 %، ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من إيجاد استثمار مناسب لاحتياجاتها، ويزداد الخطر بالنسبة للمؤسسات المتوسطة لتزايد حجم احتياجاتها للقروض والمخاطر المعرضة لها.

وتشكل الضمانات العينية أو العقارية نسبة مرتفعة بـ 63.8 % في المؤسسات الصناعية لجهازيتها مقارنة بالمؤسسات التجارية 50 %، بينما تبلغ نسبة الرهون (معدات، آلات) المقدمة كضمان نسبة 52.2 % و 35 % للمؤسسات الخدماتية من مجمل المؤسسات المستجوبة. أما بالنسبة للضمانات الشخصية فتتوقف على درجة العلاقة الشخصية التي تربط مالكي المؤسسات وبنوكها، والتي قد ينشئ عنها مخاطر على البنك في حالة الإخلال بتسديد القرض.

✓ طلبات التسليف أو الإقراض: تقوم المؤسسات بتحرير على الأقل طلب واحد للاقتراض في كل سنة، ما يعكس احتياجها الدائم للسيولة، وتزايد طلبات المؤسسات المصغرة عن غيرها لعجزها المستمر عن تغطية احتياجاتها الاستغلائية.

ويتم رفض 53 % من الطلبات السنوية من البنوك بسبب ضعف الملف المشكل أو قلة الضمانات المقترحة، وتحتل المؤسسة المصغرة النسبة الأكبر بـ 150 % طلب مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 51 % و 48 % على التوالي، وهو شيء طبيعي بالنظر لارتفاع الطلبات وعجزها عن توفير الضمانات، لذلك فمن الضروري أن تتدخل الدولة بأجهزتها لدعم هذا النقص وإعطاء ضمانات للبنوك لتحفيزها على المخاطرة في تمويل هذه المؤسسات.

ويعاب على البنوك التجارية عدم إعطائها مبررات لأسباب رفض القروض المودع من زبائنها بنسبة تصل 53,4 % والذي يعكس تدهور نوعية العلاقة الخدماتية التي تربط البنوك بزبائنها، بسبب ازدياد أهميتها دور ودائع زبائنها في نشاطها الإقراضي، نتيجة توفر مصادر ريعية وتدخل المستمر للدولة للحفاظ على هذه الهيئات.

5. خاتمة:

تم التوصل في نهاية هذه الدراسة الى جملة من النتائج والمقترحات كما هي موضحة أدناه:

النتائج

أن تحليل دور النظام المصرفي في تمويل الإقتصاد أدى بنا إلى التوصل إلى مجموعة من النقاط التالية:

- ✓ سيادة التمويل غير المباشر بواسطة البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية وتحتل القروض الطويلة الأجل حصة الكبرى في ذلك؛
- ✓ تضمن المصارف العمومية كامل التمويل المباشر للقطاع العمومي وتبقى حصتها في تمويل القطاع الخاص معتبرة؛
- ✓ خلال السنوات القيد الدراسة ازدادت قروض المصارف العمومية الصافية من إعادة الشراء فكانت المؤسسات الخاصة والعائلات المستفيدة الأكبر من هذا الارتفاع. في غياب سوق مالي نشط في الجزائر قادر على دعم التمويل بالإقراض؛
- ✓ تشجيع الدولة للقطاع الخاص وذلك من خلال منح القروض له ولكن بشكل حذر لأنه لم يصل لدرجة التأهيل الكافية التي تمكنه من استعمال القروض الممنوحة له بنجاحة؛

كما أن الدراسة النظرية للممارسات المصرفية بينت وجود نقائص في الواقع متمثلة أساسا في:

- ✓ تنظر المؤسسات بمختلف أحجامها، أشكالها وقطاعاتها إلا أن البنوك تمارس تمييز في منح القروض، من ناحيتين: من الناحية القطاعية إذ تميل البنوك لتمويل الأنشطة الأكثر تحقيقا لربح السريع مثل المؤسسات التجارية والخدمات عكس الأنشطة الاستثمارية في القطاع الصناعي، ومن حيث الحجم، تتخوف البنوك من تمويل المؤسسات كلما صغر حجمها؛
- ✓ ينصب مشكل البنوك في تمويل المؤسسات في طبيعة المعلومات المصريح بها ومستويات المردودية التقديرية الممكن تحقيقها من هذه الأخيرة، أي مشكلة التصريح بالمداخيل والعوائد الحقيقية المحققة دون اللجوء لتضخيم الحسابات أو إخفاء عوائد إضافية محققة، ومعرفة مدى إمكانية المؤسسة تحقيق عائد يمكنها من تسديد التزاماتها اتجاه البنك في حالة تدعيمها.

المقترحات

يمكن وضع بعض النقاط في شكل مقترحات لهذه الدراسة يتمثل أهمها فيما يلي :

- ✓ لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على المصادر الربعية في تمويل الإقتصاد، لذلك يجب بناء نظام مالي يركز على تجميع المدخرات المالية وتوجيهها للمؤسسات الاقتصادية، والذي سوف ينعكس مستقبلا على توفير مصادر معتبرة للتمويل، بتكلفة مقبولة ويحرر وينشط العمليات المالية في السوق المالي؛
- ✓ يبقى التمويل في السوق المالية بواسطة الأسهم في الجزائر مرهون بتفعيل نشاط السوق الثانوية، والسبيل لتحقيق ذلك يتوقف على إرادة حقيقية من الدولة في إدراج مؤسسات عمومية مربحة وذات سمعة في السوق، مثل ما فعلت مثيلتها في تونس والمغرب ومصر؛
- ✓ على الدولة محاولة الدفع بالمؤسسات لأدراج متعدد للسندات في السوق الثانوية لتنشيط السوق، إذ لا يزال الهدف الرئيسي من عمليات طرح السندات هو التمويل فقط وليس الاستثمار في المشاريع المربحة (التوسع)، بحيث أن السوق المالية للسندات هي السبيل الأفضل لمراقبة الاحتياجات المعتبرة والمتزايدة لتمويل مشاريع التنمية للاقتصاد الجزائري، خاصة وأن البنوك قد أبدت خوف من تولي واسع في تمويل المؤسسات وهي ترغب في تقاسم المخاطر مع ممولين آخرين.

6. قائمة المراجع:

1. banque exterieur, d. (1994, JUIN). LE MARCHE FINANCIER. communication de Note technique de la direction n4 .
2. Beitone, A., Dollo, C., Guidonji, p., & Legardez, A. (1991). Dictionnaire des sciences économique. (A. Colin, Éd.) France.
3. Benkhalfa, a. (2010, 05 25). 50% des PME algériennes sont surendettées. Consulté le 02 01, 2020, sur journal le Quotidien d'Oran: http://www.lequotidien-oran.com/index.php?news=5138685&archive_date=2010-05-25
4. Bialés, M., Leurion, R., & Rivaud, J. I. (1998). Notion fondamentales d'économie. (Foucher, Éd.) France.
5. Depallens, G., & Jobard, J. P. (1997). gestion financiere de l'entreprise (éd. 11). Dollaz. France.
6. Farid, C. (s.d.). crédit bancaire à l'investissement tout ce qu'il faut savoir. Consulté le 02 01, 2020, sur dziri magazine: <http://www.dziri-dz.com/?p=1710>
7. Ferrandrier, R., & Koen, V. (1991). Marchés de capitaux et technique Financières. (Economica, Éd.) Paris.
8. Goux, J. P. (1994). la taxinomie des systemes financiers. revue d'économie financière (29).
9. Lassassi, M., & Menna, K. (2011, mai 3-4-5). LA PROBLEMATIQUE DE L'ACCES AU FINANCEMENT POUR LES PME CONSTITUEELLE UN FREIN AU DEVELOPPEMENT DE L'ENTREPRENEURIAT EN ALGERIE ? contribution présentée lors de colloque international sur l'entreprenariat . université de biskra.
10. Reverser, F. (sans date). Elements d'analyse monetaire (éd. 2). (Daloz, Éd.) France.
11. Yves, c., Abdelmalki, L., Dufourt, D., & Sandretto, R. (sans date). De l'economie francaise. (Mathan, Éd.) Paris.
12. خليدة بوخلوف. (2009). عوائق تطور السوق المالية في الجزائر. مذكرة ماجستير نقود و مالية . جامعة الجزائر3.